

العنوان: العلاقات التجارية بين المغرب والسودان الغربى خلال العصر الوسيط

المصدر: مجلة أمل

الناشر: محمد معروف

المؤلف الرئيسي: بولقطيب، الحسين

المجلد/العدد: مج 2, ع 6

محكمة: لا

التاريخ الميلادي: 1995

الصفحات: 13 - 34

رقم MD: 407627

نوع المحتوى: بحوث ومقالات

قواعد المعلومات: AraBase, HumanIndex, EcoLink

مواضيع: العصور الوسطى ، المغرب ، السودان ، العلاقات التجارية ، التجارة الخارجية ، التبادل التجارى ، القوافل التجارية ، المراكز التجارية ، الطرق التجارية ، الاستيراد والتصدير

رابط: https://search.mandumah.com/Record/407627

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

العلاقات التجارية بين المغرب والسودان الغربي خلال العصر الوسيط

الحسين بولقطيب

مقدمة.

تعد دراسة العلاقات العربية الافريقية خلال المرحلة الوسيطية من المهام الجسيمة، التي لا يمكن للدارس أن ينجزها بدون التحلي بالصبر والأناة، فكثيرة هي العوائق والمثبطات التي تدفع الدارسين إلى النفور من دراسة هذه العلاقات، ولعل قلة المصادر التاريخية الأصيلة تعد من أولى هذه العوائق، أضف إلى ذلك أن ما يقدمه لنا المتوفر منها يتشابه إلى حد يغنيك فيه مصدر واحد عن العودة إلى بقية المصادر. والسبب الثاني وراء هذه الآفة هو أن اللاحق من مؤلفي العصر الوسيط كان ينقل عن السابق مع إضافات بسيطة أحيانا، أو بدونها في أحيان كثيرة.

وهكذا، فإن استجلاء جوانب من هذه العلاقات يتطلب نوعا من المسح المعلوماتي بين ثنايا مصادر متعددة. وتبرز كتب الجغرافيا والرحلات كأهم المصادر المعينة على تتبع مراحل هذه العلاقات. لقد ظل تاريخ افريقيا مجهولا لدى الأروبيين لفترة طويلة، وحتى المعلومات القليلة التي وصلتهم يرجع الفضل فيها إلى العرب المسلمين. من هنا، فإن الباحثين الأروبيين المحدثين، عندما حاولوا رسم الخطوط العريضة لتاريخ افريقيا السوداء قبل احتكاك بلدانهم بها إبان المرحلة الاستعمارية، لم يجدوا أمامهم غير المصادر العربية التي قدمت لهم إفادات جليلة. على أنه، من الإنصاف القول، إن نظرة المصادر العربية لشعوب افريقيا تبقى نظرة نسبية، على اعتبار أنها تقدم للباحث وجهة نظر الإنسان العربي، التي تبقى في التحليل الأخير نظرة برانية تحكمها مجموعة من الخلفيات الإيديولوجية والأخلاقية.

وتركيزنا على دراسة العلاقات التجارية بين المغرب وافريقيا السوداء يستمد مشروعيته من مجموعة عوامل يأتي على رأسها :

1 ـ تكمن أهمية دراسة الجانب التجاري في راهنيته. فالعرب والأفارقة في أمس الحاجة إلى تنشيط حركة المبادلات التجارية بين الطرفين في أفق إنشاء سوق عربية افريقية، تحقق نوعا من التكامل الاقتصادي الضروري لمواجهة الغزو الأوروبي لأسواق القارة.

2 ـ إن الدول التي نشأت بالمغرب، جعلت من النشاط التجاري القائم على أساس مراقبة الطرق التجارية، واحتكار تجارة الذهب والرقيق قاعدة ضرورية ومرتكزا أساسيا لبناء التنظيمات السياسية والاجتماعية والعسكرية.

أما اختيار المغرب دون غيره من البلدان العربية فليس اختيارا شوفينيا، بل يرتكز على دعائم جغرافية وتاريخية، فموقع بلاد المغرب المتميز جغرافيا واستراتيجيا جعله أداة وصل ضرورية بين السودان والبحر الأبيض المتوسط من جهة، وبين السودان والمشرق العربي من جهة ثانية، وجعل منه منطقة تجارية وسيطة، ومن سكانه محتكري تجارة الصحراء خلال قرون طولة.

I - أهمية التجارة الصحراوية في البنية السياسية والاجتماعية لمغرب العصر الوسيط.

لايجادل إثنان في كون التجارة القافلية مع بلدان افريقيا السوداء قد لعبت أدوارا حاسمة في اقتصاد المغرب خلال حقبة طويلة من العصر الوسيط. ومادام الاقتصاد يؤثر بشكل جلي على البنية السياسية والاجتماعية، فإن النظام السياسي وكذا الشرائح الاجتماعية قد تأثر كل منهما باستمرارية أو انقطاع العلاقات التجارية مع السودان الغربي. ولعل ابن خلدون لم يكن مخطئا عندما أشار إلى أن «المال هو الذي يؤمن رواتب الجند ويرعى حاجات الملك»[1]. ومادام أن الموارد الداخلية من زكاوات وأعشار وجبايات لم تكن كافية لتوفير كل احتياجات الدولة، فإن البحث عن مورد مكمل يعتبر ضروريا للحفاظ على التوازن الاجتماعي، الذي يضمن بدوره الاستمرارية السياسية، ولعل التجارة مع أمم السودان الغربي خلال المرحلة الوسيطية، اعتبرت ذلك المورد الهام الذي كانت تبحث عنه الدولة المغربية منذ نشأتها مع الأدارسة.

ويكفي للتذكير بأهمية التجارة مع السودان الإشارة إلي أن كثيرا من الحواضر المغربية إنما بني على المسالك التجارية الرابطة بين الصحراء والبحر الأبيض المتوسط شمالا من جهة، وبينها وبين المناطق الشرقية من جهة ثانية[2]. ولعل هذه الدينامية الاقتصادية التي كانت التجارة القافلية من ورائها هي التي جعلت بعض

الدارسين عربا وأجانبا يفسرون بها بروز الدور المغربي خلال الحقبة المدروسة، بل إن بعضهم[3] تعدى ذلك إلى القول بأن «التخلف» الذي يعاني منه الشمال الإفريقي في الوقت الراهن يعود في جزء كبير منه إلى تحول ميزان المبادلات مع افريقيا السوداء لصالح الأروبيين. وقد ارتكز أصحاب هذا الرأي على دور الوساطة «السلبي» الذي لعبه المغرب لفترة طويلة، فعلى الرغم من تدفق كميات كبيرة من الذهب الافريقي على المغرب، فإن دوله لم توظفه لتحديث وتطوير بنياتها الاقتصادية من زراعة وصناعة. فالعائدات الضخمة المستخلصة من بيع الذهب والرقيق إلى أروبا وبلدان المشرق العربي، وظفت في شراء الكماليات وتمويل الحملات العسكرية لرد الهجومات المسيحية على الوجود الإسلامي بالأندلس، وكذا الحملات النورماندية على المدن الساحلية لكل من المغرب الأوسط وافريقية.

وعلى الرغم من أن التجارة مع السودان كانت تقوم في أساسها على المبادرة الخاصة، فإن هذه المبادرة لم تكن تتم بمعزل عن الدولة التي باركتها وراقبتها، وحاولت جهد الإمكان أن توفر لها الظروف الأمنية الضرورية لنموها واستمرارها. ذلك أن الدولة كانت تجني من ورائها أرباحا هائلة عن طريق الرسوم الجمركية المختلفة التي فرضتها على التجار العابرين لأراضيها. ومن المؤكد أيضا أن الحكام أنفسهم ساهموا في هذه الحركة التجارية الدؤوبة بين السودان والمشرق وأروبا، سواء بإرسال قوافلهم الخاصة، أو بالاشتراك مع تجار كبار.

إن تنامي دور المغرب كوسيط في تجارة حوض البحر الأبيض المتوسط والسودان الغربي جاء نتيجة التغير السياسي الذي شهده كل من المغرب الأوسط وافريقية، فتمركز القبائل العربية من بني هلال وبني سليم في جنوب هذين المصرين، مع ما نتج عن هذا التمركز من اضطراب وخلل هو المسؤول في اعتقاد بعض الدارسين[4] عن تحول الطرق التجارية نحو الغرب، مما رجح كفة المغرب الأقصى طيلة قرنين ونصف على الأقل. وهكذا، فإن العائدات الضخمة التي كانت توفرها التجارة مع افريقيا السوداء هي التي أبرزت أهمية المسالك التجارية. فكان من الطبيعي، والحالة هذه، أن «يشتد التنافس بين مختلف العصبيات حول هذه التجارة من جهة، وأن تحاول العصبيات المتغلبة من جهة أخرى إخضاع أكبر مجال طرقي ممكن من المنطقة»[5].

قصارى القول، إن المسالك التجارية الرابطة بين المغرب والسودان كانت بمثابة الشرايين المغذية للهيكل الاجتماعي المغربي. ومن ثم، جاءت هذه الأهمية

القصوى التي حظيت بها سواء من طرف السلطات الحاكمة، أو من طرف القبائل المستوطنة بجوارها. فقبل قيام دولة المرابطين كان الزناتيون المتحالفون مع أمويي الأندلس هم أسياد هذه المسالك، حيث كانوا يؤمنون التجارة بين الشمال والجنوب ويستفيدون من العمولات وضرائب التعشير والخفارة. لقد كانت قبائل صنهاجة تعلم أنها واقعة بين فكين قويين سيلتهمانها لا محالة، إذا لم تفكر في كيفية للتخلص منهما. فمن الجنوب كانت بعض ممالك السودان القوية تبدي دوما رغبة في التوسع شمالا لاكتساب مراعي غنية وموارد كافية من المياه. وفي الشمال تقف قبائل زناتة بكل ثقلها الحربي والسياسي عائقا أمام أي تحرك صنهاجي.

من هنا، فإن وحدة الفصائل الصنهاجية كانت ضرورة ملحة لتجاوز العوز الاقتصادي والحصار السياسي اللذين عانت منهما ما يناهز السبعين قبيلة. وإذا كانت المصادر الوسيطية(6) تجعل الهدف الديني وراء التحرك الصنهاجي، فإنها - في اعتقادنا - ظلت أسيرة تصور زمانها الذي يفسر كل حركة اجتماعية أو محاولة للتوحيد بالعامل الديني. إن ضرورة الحفاظ على استمرارية الحركة التجارية البعيدة المدى، هي التي كانت وراء الوحدة السياسية التي أنجزتها قبائل صنهاجة. فقد كان شيوخ القبائل يجتمعون للتشاور كلما تعرضت إحدى القوافل التجارية لمهاجمة قطاع الطرق. فتوفير الأمن للتجار كانت بمثابة اللحمة التي ساعدت على التفكير في إنجاز وحدة سياسية ترفع قبائل صنهاجة إلى مرتبة قوة كبرى في تلك الفترة. ولم يفعل عبد الله بن ياسين المسلح بدعوة دينية جديدة شيئا غير استغلال هذه الوضعية للخروج بالصنهاجين إلى مجال أرحب قصد استكمال السيطرة، وإحكام القبضة على المسالك الشمالية.

وقد برز هاجس السيطرة على المسالك التجارية عند الموحدين بدورهم. والاختلاف الوحيد بين التجربتين المرابطية والموحدية يمكن رصده على مستوى الاتجاه، فبينما انطلق المرابطون من الجنوب لاخضاع الشمال والشرق، انطلق الموحدون من الوسط في اتجاه الشرق، ليديروا آلتهم العسكرية بعد ذلك في اتجاه الشمال ثم الجنوب. على أن هذا التغيير في الوجهة فرضته الظروف السياسية والعسكرية للمرحلة. فثورة المصامدة اندلعت في وقت كانت لاتزال فيه الدولة المرابطية قوية. ومن هنا، فإن السيطرة على الجنوب لاتخاذه نقطة الإنطلاق نحو الشمال والشرق لم يكن ممكنا، إن لم نقل أنه كان مستحيلا، ومع ذلك، فإن الطريق الذي سلكه الموحدون الثائرون لم يكن في الواقع غير طريق تجاري يخترق

جبال الأطلس ليتفرع عند قدمها إلى طريقين ثانويين، أحدهما يتجه نحو سجلماسة، والآخر نحو تارودانت عبر الجنوب الغربي. أما في اتجاه الشمال الشرقي، فهو يخترق محطة داي، وجبال فازاز، فجبال كراندة المجاورة لفاس ثم غمارة ليصل أخيرا إلى تلمسان(7).

ولم تخرج التجربة المرينية عن هذا المنحى الذي رسمناه. فقد طبق المرينيون مخطط الموحدين دون تغيير يذكر. وإذا كانت الحوليات التقليدية التي دونت تاريخ المرابطين والموحدين تخلط في كثير من الأحيان بين العامل الديني والعامل الاقتصادي في فتوحات هؤلاء، وهي النقطة التي استند عليها بعض الدارسين المحدثين للقول بالهدف الديني والمذهبي لهذه الفتوحات، فإن التجربة المرينية - وكما لاحظ ذلك الدكتور محمد القبلي - تقدم الدليل القاطع على الطابع الاقتصادي للصراع العصبي في العصر الوسيط(8). ذلك أنه منذ بروز المرينيين على ساحة الفعل السياسي بشرق المغرب سنة 610هـ / 1213م، لم يسجل المؤرخون لديهم أدنى طموح سياسي، بالإضافة إلى غياب المبرر المذهبي. فأهمية المجال الذي استولوا عليه نتيجة لضعف السلطة الموحدية هو الذي ولد لدى زعمائهم الأوائل فكرة تأسيس سلطة مركزية.

II - أهم محطات التجارة القافلية.

اعتمدت التجارة القافلية على مجموعة من الحواضر كانت بمثابة أسواق لاستقبال البضائع الافريقية، قصد ترويجها في الأسواق الداخلية أو تصديرها نحو المشرق الإسلامي وأروبا. ولم تكن كل الحواضر على درجة واحدة من الأهمية، ذلك أن بعضها تعدت سمعته الإطار المحلي لتصل إلى أروبا والشرق الأقصى، ومن هذه المدن نذكر :

- 1 - سبتة.

حظيت باهتمام جل جغرافيي العصر الوسيط، فخصصوا لها حيزا هاما ضمن مؤلفاتهم. فالبكري، والإدريسي، وصاحب «كتاب الاستبصار» وابن الخطيب، أشاروا إلى أهمية موقعها الذي يجعلها صلة وصل بين المغرب والعالم الأروبي. وكانت محط إقبال التجار من مختلفة مناطق العالم المعروف حتى ذلك الوقت. ويكفي أن نعود إلى وصف ابن سعيد المغربي للمدينة وتجارها لنعلم مدى ما كان يروّج بها من رؤوس أموال. فالمدينة حسب وصفه «بين بحرين، وهي ركاب البرين، تشبه الاسكندرية في كثرة الحط والإقلاع، وفيها التجار الأغنياء الذي

يتاعون المركب بما فيه من بضائع الهند وغيرها في صفقة واحدة، ولا يحوجون صاحبها إلى تقاض»[9].

ثم إليها ينتهي ذهب ورقيق افريقيا السوداء ليشحنهما التجار الأجانب بعد ذلك إلى أوطانهم، وإليها تصل المواد التي يحتاجها المغرب. فميناؤها كان يعرف حركة دائبة مما حدا بالإدريسي بدوره إلي أن يقول في حقها. «فالتجار يقصدونها من سائر البلاد، ويخرجون منها إلى جميع الجهات[10]». بهذا الدور التجاري المرموق، أصبحت سبتة مدينة غنية ومأهولة بالسكان، كما انتشرت بها الأسواق، وتوسعت، وازدهرت حركة العمران والبناء. ولعل إبراز معالم البنية التحتية المرتبطة بالنشاط التجاري، سيبين بالملموس مدى مساهمة هذه المدينة في ازدهار الاقتصاد المغربي خلال الحقبة الوسيطية.

فقد ذكر الأنصاري أنها كانت تضم مائة وأربعة وسبعين سوقا، في حين بلغ عدد الحوانيت أربعا وعشرين ألفا موزعة بين أحياء المدينة، كما ضمت إحدى وثلاثين تربيعة[11]. أما عدد الفنادق فقد حدده نفس المؤلف في ثلاثمائة وستين فندقا، خصص بعضها لخزن البضائع كالفندق المعروف ب «الفندق الكبير»، في حين خصص البعض الآخر لإقامة التجار وزوار المدينة كفندق «غانم» المكون من ثلاث طوابق تحتوي على ثمانين بيتا وتسع مصريات.

ولم ينحصر دور سبتة في مهمة الوساطة التي كانت تقوم بها بين افريقيا السوداء وأروبا والمشرق فقط، بل إنها اشتهرت بأنشطة محلية، أهمها صيد المرجان الذي «لا يعد له صنف من صنوف المرجان المستخرج بجميع أقطار البحار، فبها سوق لتفصيله وحكه وصنعه وثقبه وتنظيمه، ومنها يتجهز به إلى سائر البلاد»[12] كما اشتهرت أيضا بأسماكها، حتى أن «مصيد سبتة يتوفر على نحو مائة نوع من السمك»[13]. ولعل هذه الأهمية هي التي جعلت سبتة طوال تاريخها عرضة للأطماع الاستعمارية.

-2- فاس.

تعد فاس بحق نموذجا للمدن العربية التي استفادت من موقعها على ملتقى ثلاثة طرق تجارية أساسية : الطريق المتجه نحو سبتة، والطريق المتجه نحو الشرق، وأخيرا ذلك المتجه نحو الجنوب، ولعل الحركة النشيطة التي عرفتها فاس منذ تأسيسها على يد الأدارسة هي التي دفعت المرينيين إلى اتخاذها عاصمة لهم، وتوسيعها بإضافة حي كبير أطلقوا عليه اسم «فاس الجديد». وقد اعتبرت هذه

المدينة، ولا تزال إلى يومنا هذا، واحدة من أهم المدن الإسلامية؛ وحتى وإن كان بعض الحكام المغاربة لم يتخذوها عاصمة لملكهم كالمرابطين والموحدين، فإنهم، مع ذلك، اعتبروها أهم مدنهم. فالمرابطون اتخذوها قاعدة ومنطلقا لتحركاتهم العسكرية نحو الشرق والشمال. كما اعتبرت دوما مبايعة أهل فاس للسلطات القائمة دليلا على شرعيتها. وقد عبر الإدريسي عن هذه الأهمية حينما صرح بأن «مدينة فاس قطب ومدار لمدن المغرب الأقصى، وهي حضرتها الكبرى ومقصدها الأشهر. إليها تشد الركائب، وإليها تعقد القوافل، ويجلب إلى حضرتها كل غريبة من الثياب والأمتعة الحسنة. وأهلها مياسير، ولها من كل حسن أكبر نصيب وأوفر حظ»(14).

بسبب هذا الرواج الاقتصادي، بالإضافة إلى الحركة العلمية النشيطة اللذين اشتهرت بهما مدينة فاس، فإن البعض أطلق عليها اسم «بغداد المغرب»(15) فإقبال التجار على أسواقها كان كبيرا، حتى أن صاحب «زهرة الآس» لم يتوان عن التصريح بأنه :«ليس من أهل بلد ولا إقليم إلا ولهم بها منزل ومتجر وصناعة ومتصرف. فقد اجتمع فيها ما ليس في مدينة من بلدان الدنيا»(16). فهي تحتكر ترويج البضائع المحلية وتلك التي تصلها من السودان عبر سجلماسة ومراكش، أو تلك التي تصلها من أوروبا عبر سبتة والبحر الأبيض المتوسط.

أمام هذه الحركة التجارية والعلمية النشيطة كان على «الطبقة الوسطى» الفاسية أن توفر بنية تحتية قادرة على استيعاب الأعداد الهائلة من التجار والطلبة والغرباء الذين يحجون إليها. فقد ذكر ابن أبي زرع الفاسي أن الدور أحصيت بها أيام الناصر الموحدي «فكانت تسعة وثمانين ألف ومائتي وست وثلاثين دارا، وتسعة عشر ألف وإحدى وأربعين مصرية. ومن الفنادق المعدة للتجار والمسافرين والغرباء أربعمائة وسبعة وستين فندقا. وأحصيت الحوانيت بها في هذه المدة فكانت تسعة آلاف واثنين وثمانين حانوتا، وقيساريتان، إحداهما بعدوة القرويين والثانية بعدوة الأندلس على وادي مصمودة. وأحصي ما بها من الترابيع والأطرزة المعدة لصناعة الحياكة فكانت ثلاثة آلاف وأربعة وستين»(17).

3- سجلماسة.

شيدت مدينة سجلماسة على مشارف الصحراء في النصف الثاني من القرن الثامن الميلادي، وظلت منذ هذا التاريخ تتحكم في التجارة مع افريقيا السوداء إلى حين أفول نجمها عند بداية القرن الخامس عشر. وموقعها عند ملتقى عدة مسالك

تجارية جعلها منفذا رئيسيا من منافذ المغرب على الصحراء. إذ منها كانت تنطلق القوافل التجارية نحو السودان، ومنها أيضا تتم عملية توزيع البضائع السودانية على جميع جهات المغرب. وفي هذا المعنى يقول ابن الخطيب: «إن الركبان كانت تسافر إليها من كل ناحية وصوب، ومنها كانت الأركاب تسافر إلى بلاد السودان للتجارة»(18).

وإذا كان هناك من دليل يمكن أن يقدم على أهمية هذه المدينة من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية، فهو الصراع الذي دار حولها طيلة العصر الوسيط. فكل العصبيات التي تمكنت من الوصول إلى السلطة السياسية كانت تضع منذ انتفاضتها الأولى ضد الدولة القائمة مدينة سجلماسة على رأس المدن التي يتحتم إخضاعها. والمطلع على أهمية موقعها في إطار المبادلات البعيدة المدى سيعرف خلفيات هذا الإصرار. فالعصبية الصنهاجية المؤسسة للدولة المرابطية لم تقض على القوة الزناتية إلا بعد سيطرتها على هذه المدينة. ونفس العمل قامت به العصبية المصمودية حين قررت إسقاط دولة المرابطين. وفي المقابل شهد الثلث الأخير من القرن الثالث عشر وقسم من الرابع عشر تنامي الصراع حولها بين زيانيي المغرب الأوسط ومرينيي المغرب الأقصى من جهة، وبين المرينيين وقبائل بني معقل من جهة ثانية. فكل طرف كان يعرف حق المعرفة أن التحكم في هذه المدينة لا يعني شيئا آخر غير مراقبة محاور التجارة الافريقية. بل إن قيمة سجلماسة كانت سببا مباشرا في إذكاء الصراع بين حكام ينتمون إلى نفس البيت الحاكم كما حدث بين الأمير المريني أبي سعيد عثمان وابنه أبي علي(19). ولا عجب في ذلك، فالمدينة كانت مستودعا للذهب الافريقي، كما أن أسواقها كانت مقصدا للنخاسين لشراء العبيد. بهذه المميزات ذاع صيت سجلماسة حتى غدت «كثيرة العامر مقصدا للوارد والصادر»(20). يخرج أهلها إلى بلاد السودان بالملح والنحاس والودع، ويرجعون منها بالذهب والرقيق(21).

4 - مراكش.

تكاد تتفق الروايات التاريخية على أن بناء مراكش سنة 454هـ / 1062م تحكم فيه عامل استراتيجي توخى مراقبة قبائل مصمودة القاطنة بجبال درن. فمراكش على هذا الأساس لم تكن في بدايتها الأولى سوى معسكر لتجمع القوات المرابطية لرد كل اجتياح ممكن قد تشنه هذه القبائل على الوجود والممتلكات المرابطية. ومع ذلك فإن المشرفين على اختيار موضعها كانوا يضعون العامل

الاقتصادي في حسبانهم. فالمدينة الجديدة ستجعل من «نفيس جنانها ومن بلاد دكالة فدانها»[22].

على أن اسم المدينة (أي مراكش) فسر من طرف بعض المؤرخين ب «مرّ مسرعاً»، وهو ما دفع بعض الباحثين المحدثين إلى الاعتقاد بأن ارتباط اسم مراكش بسرعة المرور يعود إلى أن الموضع الذي بنيت عليه كان طريقا للقوافل التجارية، المقبلة من السودان أو الذاهبة إليه. وكانت هذه القوافل تتعرض هناك لهجمات قطاع الطرق. لذلك، إعتاد التجار على مخاطبة بعضهم البعض بسرعة المرور كلما وصلوا إلى موقع مراكش. وظاهرة قطع الطرق، ومهاجمة التجار كانت شائعة في هذه الفترة، حتى أن ابن خلدون جعلها حرفة لبعض طوائف البربر : «ومعاش المعتزين أهل الانتجاع والإظعان في نتاج الإبل **وظلال الرماح وقطع السابلة**»[23].

وقد جذبت مراكش بعد تأسيسها عددا من الحرفيين والتجار بسبب قربها من الصحراء من جهة، ولكونها دار إقامة أمير المسلمين من جهة ثانية. ونظرا لهذا الإقبال، فقد اضطر الحكام المرابطون إلى توسيعها[24]. وقبل تأسيس مراكش كانت مدينة أخرى قريبة منها هي أغمات تلعب نفس الدور الذي لعبته مراكش بعد التأسيس. ولعل أغمات كانت الخاسر الأكبر من جراء دخول مراكش إلى ساحة المنافسة التجارية. فقد غادرها أرباب الأموال والصناع وكبار القوم نحو مراكش.

مهما كان، فإن مراكش ظلت منذ تأسيسها، وإلى غاية الوقت الراهن، تحظى بنفس الأهمية عند المغاربة والأجانب على السواء. وإذا كان المرينيون لم يتخذوها ـ على غرار المرابطين والموحدين ـ عاصمة لدولتهم، فإن ذلك لا يقلل من قيمتها. فتعويضها بفاس يرجع إلى قرب هذه المدينة من المواطن الأولى للمرينيين، الذين كانوا في حاجة إلى استمرار الروابط بينهم وبين قبائلهم لضمان تزويدهم بالمحاربين كلما دعت الضرورة إلى ذلك. ومما يؤكد ما ذهبنا إليه أن السعديين بعد تنحيتهم للوطاسيين، اختاروا مراكش عوض فاس عاصمة لدولتهم الناشئة وقد ذاع صيت مراكش في الفترة الحديثة إلى حد أن اسمها كان يطلق على المغرب بأكمله.

III - صادرات المغرب إلى بلاد السودان.

لعب المغرب خلال الحقبة الوسيطية دورا طلائعيا وحاسما على صعيد التبادل التجاري الدولي. فهو لم يكتف بتصدير الفائض من إنتاجه، واستيراد متطلباته، بل تجاوزهما إلى لعب دور الوسيط بين أسواق السودان وأسواق أوربا من جهة، وبين الأولى وأسواق المشرق الإسلامي من جهة ثانية. على أن الإحاطة بنوع

من الدقة بمجمل صادرات المغرب إلى السودان بالإضافة إلى وارداته منه يصطدم بشح المعلومات التي تقدمها لنا المصادر التاريخية والجغرافية، زد على ذلك انعدام دفاتر الحسابات، التي من شأنها أن تبرز لنا بالأرقام قيمة وأهمية هذا التبادل، مع أنواع السلع، وأسلوب البيع والشراء.

ومع ذلك، فإننا سنحاول رسم صورة لتجارة المغرب مع السودان، اعتمادا على ما توفره لنا المصادر العربية، خاصة المغربية منها، من معلومات وإفادات.

1 - المنتوجات الزراعية.

يعتبر المغرب بلدا فلاحيا، وقد ساعده على ذلك وقوعه على بحرين مما يلطف مناخه، ويجعله يتلقى كميات مطرية تساعد على نمو عدة محاصل زراعية. وفي المقابل، فإن السودان الغربي، على عكس المغرب، يتميز بمناخ جاف ومساحات شاسعة من الأراضي القاحلة، ولا تقوم الأنشطة الزراعية إلا على الشريط الساحلي، غير أن إنتاجها لا يكفي لسد حاجيات السكان، بسبب ضعف وتقليدية الوسائل المستخدمة. وهكذا، فإن المنتوجات الزراعية للمغرب كانت تلقى الرواج في الأسواق السودانية. غير أنه، ونظرا، لطول المسافة بين المنطقتين ووجود حاجز طبيعي يتمثل في الصحراء بما تتصف به من ارتفاع في الحرارة وزوابع رملية، فإن التجار المغاربة لم يقبلوا سوى على تصدير المواد التي تقاوم مثل هذه الظروف كالحبوب والفواكه المجففة من زبيب وثمور وتين وغيرها.

وقد اشتهرت عدة مناطق مغربية بإنتاجها للفائض من المنتجات الزراعية، وتأتي في مقدمتها المنطقة الممتدة على الساحل المتوسطي، والتي تشكل نطاقا خصبا يزخر بإنتاج الحبوب والتين والعنب أما الساحل الأطلسي فيعد نطاق زراعة الحبوب بالدرجة الأولى خاصة القمح والشعير. كما تنتشر غراسة التين والعنب حول المدن والقرى وضفاف الأنهار . ومن أشهر الأقاليم الممتدة على هذا الساحل، إقليم الهبط، تامسنا دكالة، حاحة وجزولة، وقد أشاد معظم الجغرافيين والرحالين بالمنتجات الفلاحية لهذه الأقاليم.

ولا تقل المناطق الداخلية أهمية عن المناطق الساحلية، من حيث الإنتاج الزراعي. ومن أشهر مدن هذه المناطق تبرز مكناسة، التي اشتهرت بوفرة التين والعنب بنوعيه الأبيض والأسود. ولا يخفى ما لهذا المنتوجين من مكانة بارزة في صادرات المغرب إلى السودان، بعد تجفيفهما بطبيعة الحال. ثم هناك فاس التي أشاد الجغرافيون بموقعها على هضبة سايس، وكثرة بساتينها وثمارها المتنوعة[25] . وفي

نفس النطاق تقع مدينة أغمات، التي تكثر بها حقول الكروم وأشجار النخيل والعنب[26]، ومراكش الكثيرة الزرع والضرع والفواكه والأعناب والثمار![27].

أما بخصوص المناطق الجنوبية من المغرب، فإن الإنتاج الزراعي بها يتمحور حول نقطتين هما : الواحات وضفاف الأودية. وأهم المحاصيل التي تخصصت فيها نجد الثمور والحبوب وقصب السكر. فقد اشتهرت سجلماسة بإنتاجها لأجود الثمور خاصة منها النوع المعروف ب«إرارة». الذي يقول عنه البكري بأنه «لا يوجد في أي مكان آخر»[28]. وقد شكل هذا المنتوج بضاعة أساسية في صادرات المغرب إلى بلاد السودان حتى أن سكان تغازى «لم يكن لهم من قوت إلا ما يحمل إليهم من ثمور سجلماسة ودرعة»[29].

أما الحبوب، فقد تحدثت المصادر بإعجاب عن محاصيلها بسجلماسة، إلى حد أن سكانها كانوا يحصدون ثلاث سنوات متتالية مما زرعوه خلال سنة واحدة فقط[30]. كما اشتهرت المدينة كذلك بعنبها الذي يجفف في الظل (لذلك كان يعرف بالظلي) وفي المقابل يعتبر قصب السكر من أهم المنتوجات الزراعية بجنوب المغرب، حتى وإن اقتصر وجوده على ضفاف الأنهار، بسبب كميات الماء الهائلة التي يتطلبها وقد أشار الجغرافيون بجودة قصب السكر ببلاد السوس إذ اعتبر السكر المستخلص منه (من أجود وأحلى سكر على وجه الأرض في الطيب والصفاء)[31].

-2- الخيول.

لا أحد يجادل في أهمية الدور الاقتصادي الذي لعبه قطاع تربية الماشية في حياة سكان المغرب خلال المرحلة الوسيطية، خاصة وأن بلاد المغرب تمتعت بمميزات طبيعية ساعدت إلى حد بعيد على توفير مقومات هذا القطاع من مراعي خصبة وموارد مائية هامة. لذلك كان من الطبيعي، أن يعمل على تصدير الفائض من رؤوس ماشيته إلى المناطق التي كانت تعاني من الخصاص، وتأتي على رأسها بلاد السودان الغربي.

وقد لقيت خيول المغرب إقبالا كبيرا لدى أمم السودان، وهذا الإقبال لا يمكن فهمه بمعزل عما كان يجري بتلك البلاد. فنظرا لغياب حدود سياسية واضحة المعالم بين الممالك السودانية، فإن ملوك ورؤساء هذه الممالك كانوا، دوما، في حاجة إلى جيش من الخيالة للدفاع عن أنفسهم ومجالاتهم الترابيه. ولم يكن باستطاعتهم الاعتماد على الخيول المحلية بسبب قصر قامتها كما جاء عند الحميري[32]. لهذا السبب بالذات سعى ملوك السودان إلى استيراد الخيول الأجنبية،

وكانت الخيول المغربية على رأس القائمة بسبب شهرتها، وقوة تحملها أثناء الحرب، بالإضافة إلى علوها وسرعتها. وقد غدت بعض المناطق المغربية كالسهول الساحلية والهضاب الشرقية وبلاد جزولة بالجنوب الغربي بمثابة خزان لأجود الخيول خلال المرحلة الوسيطية. وللتأكد من أهمية الخيول والأفراس في البنية السياسية الافريقية يكفي أن نشير إلى أن ثمن الفرس الواحد كان يعادل ما بين خمسة عشر وعشرين رقيقا[33].

3 - المنسوجات.

احتلت صناعة المنسوجات مكانة مرموقة بين الحرف المعروفة خلال العصر الوسيط. وبسبب تعدد مراكزها، فقد خلقت حركة تجارية، أسهمت فيها المناطق المنتجة للمواد الخام والأخرى المتوفرة على حوانيت التحويل والخبرة اللازمة لكل ممارسة حرفية ولم ينحصر تبادل البضاعة المنسوجة فيما بين المدن المغربية وحدها، بل إن المنسوجات المغربية، بفضل جودتها وتنوع أصنافها، امتد ليغزو أسواقا خارجية عديدة، خاصة منها تلك الواقعة جنوب الصحراء.

لقد كان المغرب الممول الرئيسي لأسواق السودان الغربي بالمنسوجات الصوفية والقطنية والكتانية. ويعود الفضل في إقبال أهالي السودان على المنسوجات إلى التجار المسلمين، الذين توافدوا بشكل كبير على تلك المناطق منذ القرن الخامس الهجري. فالحوليات التاريخية، والأدب الجغرافي سجلا منذ بداية القرن المذكور، استنكاف السودانيين عن المشي عراة، أو الاستتار بأوراق الأشجار، حين أقدموا على ارتداء الملابس التي كانت تصلهم من المغرب. ومما زاد من إقبالهم عليها ضعف أثمانها، الشيء الذي جعلها في متناول الفئات الشعبية[34].

ومن أهم المراكز النسيجية تبرز سبتة التي اعتبرها ابن الخطيب[35] «محطة قوافل الحرير والكتان» بل و«صنعاء الحلل الحسان»، بالإضافة إلى سلا آسفي، تادلة وداي. هذه الأخيرة التي خصها الإدريسي[36] بوصف ركز فيه على دورها في إنتاج القطن وصناعة المنسوجات، حتى أن القوافل التي كانت تقصدها، لم تكن تفعل ذلك إلا لشراء قطنها. وتوزيعه على مختلف مراكز النسيج داخل المغرب وخارجه.أما على الواجهة الجنوبية، فإن تجار السوس كانوا يحملون المنتجات النسيجية لهذه المنطقة مرة في السنة إلي تومبكتو وولاتة من بلاد السودان[37] وإلى جانب هذه المراكز نؤكد أهمية كل من نول لمطة وسجلماسة ووجدة لإسهامها في تمويل السودان الغربي بالمنتجات النسيجية.

4 - المعادن.

لا جدال في أن المغرب يمتاز بتنوع معادنه وثروات باطن أرضه. وإذا كان قد افتقر إلى التبرء فإنه تجاوز هذا العائق بجلبه من السودان مقابل مواد مصنعة محليا. وباستثناء الذهب، فإن المصادر التاريخية والجغرافية تشير إلى وجود معادن أخرى قاربت الذهب من حيث قيمتها التداولية في أسواق العصر الوسيط، ومن أبرزها الفضة التي أشار البكري إلى وجود منجم غني لها بالمكان المعروف بتازرارت من جبل درن[38]. ويضاف إلى هذا المنجم منجم آخر يعرف بمنجم عوام بمنطقة فازاز (بالقرب من مدينة مريرت الحالية)، ومن المحتمل أن يكون هذا المنجم وراء الأهمية التي حظيت بها فازاز خلال العصر الوسيط.

ومما لاشك فيه أن منجم عوام استغل بشكل مكثف خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين. ومن المحتمل أن يكون قد شرع في استغلاله قبل القرن الثامن الميلادي، كما يحتمل أيضا أن لا يكون هذا الاستغلال قد استمر إلى ما بعد القرن السادس عشر[39]. ينضاف إلى هذين المنجمين منجم آخر عرف بمنجم زجندر[40] بجبل سيروا. كما وجدت الفضة أيضا بمنطقة تامدولت في أحد المناجم الواقعة في قدم جبل باني[41]. ومن المحتمل أن تكون تامدولت قد تحولت إلى مركز لسك العملة في العصر الموحدي بدليل عثور بعض الرعاة على قطع نقدية بين خرائبها، وتحمل هذه القطع على أحد وجهيها عبارات «لا حول ولا قوة إلا بالله»، بينما كتب على الوجه الثاني عبارات : «الله ربنا، والمهدي إمامنا»، كما عثر أيضا في الخرائب المنسوبة لأحمد المنصور الذهبي على قيراط موحدي مربع الشكل كتب عليه : «الله ربنا، محمد نبينا، والمهدي إمامنا»[42].

بعد الفضة، يبرز النحاس كأهم معدن صدره المغاربة نحو بلاد السودان، ويأتي منجم، تيحمامين على رأس المناجم التي أشارت إليها المصادر الجغرافية والتاريخية، حتى وإن لم تعمل على تحديد موقعه بدقة. فالبكري[43] اكتفى بالقول أنه يقع على الطريق بين سجلماسة وأغمات، ونفس القول ينطبق على منجم تنودان الذي يموقعه بين درعة وسجلماسة. وإذا تجاوزنا إشكالية التوطين - وهي إشكالية تهم عدة معادن، وتؤثر بالتالي على إمكانية رسم خريطة منجمية للمغرب الوسيط - نعثر على إشارات تهم المدن التي تصدر منها مادة النحاس. فالبكري[44] يذكر أن التجار المغاربة كانوا يحملون النحاس المسبوك من مدينة أيجلى في اتجاه بلاد السودان. بينما يشير الإدريسي[45] إلى أن التجار المتوجهين نحو تلك البلاد

كانوا يعرجون على مدينة أغمات ليتزودوا منها بالنحاس الأحمر. وفي الوقت الذي اكتفى فيه صاحب «كتاب الاستبصار» [46] إبان حديثه عن مدينة فاس بالإشارة إلى أن النحاس كان يصدر منها إلى مختلف البقاع، عمل ياقوت الحموي [47] في غضون حديثه عن مدينة سجلماسة على تعداد المصنوعات النحاسية التي كانت تصدر منها إلى بلاد السودان وهي : الخواتم، الأساور والأقراص.

ولم يعدم المغرب معادن أخرى لا تقل أهمية عن الفضة والنحاس كالحديد المستخرج من موطن رجراجة وأيجلي [48] وبلاد جزولة. وربما وجد هذا المعدن بجبل الحديد، وهو آخر بلاد المصامدة، وأول بلاد لمتونة [49]، كما وجد الياقوت بجبل هزرجة [50] والمرمر بجبل هنتاته [51].

على أن صادرات المغرب إلى السودان لم تكن تقتصر على المواد المحلية وحدها، بل إنه عمل على تصدير مواد أخرى غير مغربية كان يستوردها من جهات أخرى. وهذه المواد تتوزع بين مواد صحراوية وشرقية وأخرى أروبية. وتحتل الملح الصدارة في قائمة المواد الصحراوية المصدرة إلى بلاد السودان، وأغلب مناجمها تقع بتغازي وأوليل، في حين شكل الودع والزجاج والمنسوجات الحريرية والكتب أهم المواد الشرقية التي شحنها التجار المغاربة نحو أسواق السودان. أما فيما يخص البضائع الأروبية، فإن المنسوجات والأواني الخزفية والرخامية والزجاجية تحتل مركزا مهما في لائحة صادرات المغرب نحو السودان الغربي.

IV - واردات المغرب من السودان الغربي.

ما من شك في أن وقوع اختيار تجار المغرب الكبير، عامة، وتجار المغرب الأقصى منهم، على وجه الخصوص على منطقة السودان الغربي لتصريف بضائعهم لم يكن سببه مجرد سوق استهلاكية ضخمة، بل إن الدافع الأساسي يكمن في اشتهار المنطقة بإنتاجها الكثيف لمادة الذهب وكثرة أسواق النخاسة التي توفر لبلدان الشمال أيدي عاملة رخيصة. وأهمية الذهب والرقيق في الاقتصاد العالمي خلال المرحلة المدروسة لا تخفى على المشتغلين بحقل التاريخ. فكل المؤلفات الجغرافية والرحلاتية، التي قدر لأصحابها أن يزوروا المنطقة، أو حتى أن يكتبوا عنها، لم تفتهم الإشارة إلى غناها بمادة التبر وتعدد أسواق بيع العبيد بها.

فابن حوقل اعتبر ملك غانة «أيسر ملك على وجه الأرض بماله من الأموال والمدخرات من التبر ...» [52]. بينما اعتقد البكري أن أفضل ذهب غانة ما كان يستخرج من مدن غياروا، يرسني وكوغة [53]. أما الإدريسي فقد تفوق على سابقيه

حين أشار إلي الكيفية التي كان أهالي السودان يجمعون بها الذهب، بالإضافة إلى علاقتهم بالتجار المسلمين. يقول : «وبلاد نقارة هذه هي بلاد التبر المشهورة بالطيب والكثرة. والنيل يحيط بها من كل جهة في سائر السنة. فإذا كان شهر أغشت وخرج النيل وفاض وغطى هذه الجزيرة أو أكثرها وأقام عليها مدته، ثم أخذ في الرجوع، رجع كل من في بلاد السودان المنحشرين إلى تلك الجزيرة بحاثا طول أيام رجوع النيل. فإذا عاد النيل إلى حده باع الناس ما حصل بأيديهم من التبر، وتاجر بعضهم بعضا، واشترى أكثره أهل ورقلان، وأهل المغرب الأقصى، وأخرجوه إلى دور السكة في بلادهم فيضربونه دنانير، ويتصرفون بها في التجارات والبضائع. هكذا، في كل سنة وهي أكبر غلة عند السودان، وعليها يعول صغيرهم وكبيرهم»(54). على أن ابن بطوطة اندهش من أهمية كميات الذهب التي عاينها، ليس ببلاد السودان، وإنما في إحدى القرى الواقعة على تخوم المغرب الجنوبية «فقرية تغازا، على حقارتها، يتعامل فيها بالقناطر المقنطرة من التبر»(55).

لعل أهمية هذا الرواج التجاري الذي كان الذهب والعبيد قطبي قاعدته هي التي كانت من وراء ظهو ر إمبراطوريات زنجية استمر بعضها إلى حدود التغلغل الاستعماري الأروبي داخل القارة خلال القرن التاسع عشر. فقد ارتبط مصير غانا بين القرنين الثامن والحادي عشر الميلاديين بالمبادلات مع المغرب الأقصى، والشيء نفسه يمكن قوله عن امبراطورية مالي خلال القرن الرابع عشر. وبالمثل، فإن سلطنة زنجبار لم تصل إلى ذلك الانفتاح الذي شهدته خلال القرن التاسع عشر إلا بفضل مساهمتها في تجارة العبيد والعاج. على أن التجارة كانت أيضا، من وراء العلاقات التي أقامتها مملكة الكونغو مع البرتغاليين خلال القرن السادس عشر(56).

ولم تكن الوساطة التي لعبها المغرب في نقل الذهب الإفريقي في اتجاه الشرق الإسلامي وبلدان جنوب أروبا مجرد وساطة «ميكانيكية»، بل إن الخبرة المغربية كانت حاضرة في تحويله وصياغته. ذلك أن الصاغة المغاربة كانوا يقومون بتحويل التبر الخام إلى خيوط ذهبية مفتولة، وإلى حلي ذات أشكال مختلفة. هذا، ودون أن ننسى إشراف جهاز المخزن على تحويله إلي دنانير ذهبية كان لها وزنها داخل الأسواق المالة العالمية.

كانت المقايضة هي الطريقة الأساسية التي كان يتم بواسطتها التعامل التجاري بين التجار المغاربة وأهالي السودان الغربي. وقد تميزت العمليات التجارية بين الطرفين بحركات صامتة وغريبة. فتجار القوافل القادمة من المغرب كانوا

يعلنون وصولهم بدقات على الطبول، وحين يسمعها تجار المنطقة التي تتوفر على الذهب، يخرجون من مخابئهم ويقفون عل بعد مسافة معينة دون أي حركة لمراقبة نظرائهم المغاربة، حين ذلك يعرض هؤلاء بضائعهم أمام التجار السود ويتراجعون فيأتي دور تجار المنطقة لوضع كميات الذهب المراد بيعها ثم ينسحبون بعد ذلك. وأخيرا يتقدم تجار المغرب لمعاينة كميات الذهب الموضوعة أمام كل بضاعة، فإن حصل التراضي حمل كل طرف بضاعته ودقت الطبول عنوانا على انتهاء عملية المتاجرة ومغادرة تجار المغرب للمنطقة(58).

بالإضافة إلى الذهب لعب الرقيق دورا وازنا في الحركة التجارية بين المغرب والسودان، حتى وإن حاولت بعض الدراسات نكران ضلوع التجار المغاربة في هذه التجارة البغيضة(59). وبعيدا عن كل مخاتلة أو مكر تاريخي، فإن افريقيا ظلت تمثل في المخيال الاجتماعي الأروبي والعربي، ومخيال الإنسان «الأبيض» عموما خزان العبيد والأقنان الذين كانوا، إلى حدود أواخر القرن التاسع عشر وبداية العشرين، يعتبرون «بضاعة» يتاجر بها في الأسواق وتستبدل بالملح والخيول، وبضائع أروبا، ومهما حاولنا فهم الظاهرة في سياقها التاريخي فإن تجارة الرقيق ستبقى جرحا غائرا ووصمة عار في جبين الإنسانية.

من المؤكد أن تعرف المغاربة على السودان، وازدهار حركة المبادلات مع مختلفة مناطقه كان عاملا أساسيا في التهافت على اقتناء الرقيق الأسود. فالشريف الإدريسي(60) حلل العلاقة الوطيدة بين التجارة مع السودان وضرورة توفر التجار على أعداد هائلة من العبيد، حينما أشار إلى أن إرسال تاجر مغربي واحد لأعداد كبيرة من الجمال المحملة بقناطير البضائع من نحاس أحمر ملون وأكسية وثياب صوفية وعمائم ومآزر وأصناف النضم من الزجاج والأحجار الكريمة، وآلات الحديد المصنع، كان يتطلب منه تجنيد أضعافها من الأيدي العاملة، المسترقة للإشراف على مهام المراقبة، والقيادة، وأعمال الشحن والإفراغ. بل إن البيدق الصنهاجي(61) مؤرخ الدولة الموحدية يشير في حديث عفوي انتشار ظاهرة الاسترقاق بين سكان المغرب أنفسهم، مع ما صاحب ذلك من بداية تكون طبقة جنينية لها مميزاتها الخاصة هي طبقة العبيد. فالغزوة الثانية لمهدي الموحدين كان حصادها عددا مهما من العبيد سموا بدءا من تلك الغزوة بعبيد المخزن.

وبالعودة إلى السودان الغربي لتقصي جذور ظاهرة الاسترقاق، نسجل أن الحروب الدائمة بين الممالك السودانية، كانت بمثابة الوسيلة الناجعة للحصول على

أعداد وفيرة من السكان السود العزل، وعرضهم في أسواق النخاسة، التي كان يتهافت عليها النخاسون من شتى الأقطار. فالإدريسي(62) أشار إلى أن «أهل بريسي وسلي وغانة كانوا يترددون في الإغارة على بلاد لملم، فيسبون أهلها ويجلبونهم إلى بلادهم، فيبيعونهم إلى التجار الداخلين إليهم، فيخرجهم التجار إلى سائر الأقطار». ونفس الملاحظة سجلها الوزان(63) خلال القرن السادس عشر حين ذكر بأن «ملك تونبكتو كان يحارب الأعداء من جيرانه، وممن يمتنعون عن أداء الخراج إليه. وإذا انتصر باع في تونبكتو كل من أسره في القتال حتى الأطفال» وإلى جانب الحرب، كانت هناك وسائل أخرى تساعد في الحصول على الرقيق. فالسارق مثلا كان يخير بين القتل والبيع في سوق النخاسة، ناهيك عن أن سرقة الأطفال لبيعهم للتجار الأجانب كان أمرا مألوفا لدى بعض طوائف السودان(64).

وتجدر الإشارة إلى أن العبيد كانوا يشكلون جزءا من التحف والهدايا التي يبعثها ملوك السودان إلى ملوك المغرب، بل إن منح الضيف عبدا أو أكثر كان من الأمور التي يتباهى بها كبار القوم في السودان. فأحد حجاج السودان منح للرحالة المغربي ابن بطوطة عبدا صغيرا تعبيرا عن احتفائه به(65). وقد اختلفت أثمان العبيد في أسواق النخاسة باختلاف أعمارهم وقوتهم الجسمانية، أو جمالهن وما يتقن من صنائع إذا كن إماء. وهكذا، بيعت الإماء السودانيات اللواتي يتقن الطبخ بمائة دينار وأزيد للواحدة(66). وقد ارتفع هذا الثمن ليصل ببلاد الأندلس إلى مائة مثقال ذهبية(67).

على أن تجارة الرقيق بذيوعها وانتشارها، كانت تتسبب في عدة مشاكل بين النخاسين والمشترين، وهو ما حدا بالفقهاء إلى محاولة تقنينها. وحسب ما يستفاد من إحدى نوازل الفقيه ابن رشد الجد، فإنه كان هناك ـ على ما يبدو ـ كتاب جامع للشروط التي يقبل فيها البيع وتلك التي يفسخ بها(68). ومن المعلوم أن أهم الشروط التي يجب توفرها في العبد أو الأمة هي خلوهما من أحد العيوب، التي إن ظهرت عليهما أثناء البيع أو بعده مباشرة نقض البيع وأصبح لاغيا، ويعادا إلى بائعهما. وهذه العيوب هي : الجنون، البرص، الجذام والسرقة. إلا أنه كثيرا ما يحدث أن لا يصرح النخاسون بعيوب عبيدهم للمشترين مما كان يتسبب في شجارات تنتهي عادة بتدخل القاضي أو المحتسب. وقد تدخل الفقهاء لوضع حد لمثل هذه النزاعات حين قاموا بسن قانون يخول للمشتري حق إعادة العبد «الفاسد» إلى النخاس في أجل أقصاه ثلاثة أيام(69).

احتلت فئة العبيد أسفل الهرم الاجتماعي، وكانت ظروف عيشهم مزرية للغاية. وقد امتهنوا الحرف الخسيسة التي استنكف سادتهم عن الاشتغال بها كالزراعة والحدادة وبعض الحرف اليدوية الأخرى. ولم تكن أوضاع الإماء بأحسن حال من أوضاع أقرانهن الذكور، وهو ما كان يدفع ببعضهن إلى الفرار من منازل سادتهن(70). إن الخاصية الأساسية التي وسمت علاقة السادة بالعبيد هي خاصية العنف المباشر والمكشوف، إذ غالبا ما كانوا يكرهون على العمل تحت التهديد بالعقوبات القاسية، وبذلك تحول العنف إلى وصفة ناجعة يمتلك بواسطتها السيد العبد امتلاكا ماديا بالمعنى الاقتصادي. فالسيد كان يتصرف مع العبد لا باعتباره شخصا، وإنما بوصفه حيوانا يرغم على العمل بواسطة الإكراه المباشر(71).

ومهما يكن، فإن تجارة الرقيق كانت وراء إثراء عدد كبير من النخاسين والوسطاء والتجار، الشيء الذي جعلها نشاطا بارزا اتخذه بعض التجار وكثير من المغامرين وسيلة للإثراء السريع. ولنا أن نتصور العدد الضخم من الأيدي العاملة التي فقدتها المناطق المسماة أنئذ بمناطق صيد العبيد، كما يحق لنا أن نتصور الظروف التي كانوا يصطادون فيها، والطرق والوسائل المستخدمة لإيصالهم إلى أسواق النخاسة. ذلك أنهم يساقون زرافات تحت رحمة الجلادين، وكثيرا ما كان بعضهم يموت قبل أن يصل إلى السوق.

لم يكن الذهب والرقيق وحدهما اللذين يستوردهما المغرب من بلاد السودان، بل كانت هناك مواد أخرى اشتهرت البيئة السودانية بإنتاجها نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : جلود الفنك واللمط والعاج والأبنوس والشب.

على أن التجارة القافلية عانت من عدة مشاكل كخطورة السفر في الصحراء، وندرة الماء بها. مع إمكانية التعرض لهجومات قطاع الطرق. وحتى لا تتيه القوافل بين مسالك الصحراء، فإن التجار كانوا يكترون دليلا أو كشافا في أول بلاد لمتونة، وغالبا ماكان ينتقى من بين أفراد قبيلة مسوفة باعتبارهم كانوا أدرى بالناس بالمسالك الصحراوية، المؤدية إلى بلاد السودان. وكثيرا ما يقوم الدليل باستباق القافلة إلى أول مدينة من مدن السودان (وهي إيوالاتن) حاملا معه رسائل التجار إلى وكلائهم أو معارفهم هناك حتى يخرجوا إليهم بالماء مسيرة أربعة أيام(72). ومن لم يكن له وكيل أولا معارف له هناك، كلف الدليل بهذه المهمة أحد الأشخاص المعتادين على تقديم مثل هذه الخدمات مقابل أجر معلوم يتقاضاه من التاجر.

غيـر أنه قد يحدث في بعض الأحـيان أن يتيـه الدليل، أو يموت في الطريق، فلا يعلم أهل المدينة بخبر قدوم القافلة، مما يؤدي إلى هلاك كثير من أفرادها عطشا. كما يحدث في أحيان أخرى أن يموت أحد الجمال، فيلجأ التـجار إلى أقرب تجمع سكني لشـراء بديل له، أو كرائه في حالـة تعذر الشراء. وبما أن التـجارة الصـحراوية كانت محاطة بالعديد من المخاطر، أقلهـا يمكن أن يؤدي إلى موت التاجر، أو ضياع مـاله، فـإن التـجـار لجـأوا بهـدف التـقـليل من احـتـمـالات الخـســارة إلى تكوين شركات[73] تجارية يساهم فيها تاجران أو أكثر.

خاتمة.

من خلال مـجمل العناصر التي أتينا على دراسـتها في هذه المقـالة، يتبين أن العلاقات بين الشمال الافريقي، ممثلا في المغرب، وبين بلدان افريقيا السوداء، تميزت بالتكامل أخـذا وعطاء. وعلى الرغم من أن تجارة الرقيق تـظل موشومـة في الذاكرة الافـريقـيـة، إلا أن المغـاربة والعـرب لا يمكن، بأية حـال من الأحـوال، اعـتـبـارهـم المسؤولين الوحيدين عـما فقدته افريقيا السوداء من سواعـد للعمل والبناء خاصة إذا علمنا أن الأفارقة أنفسهـم كانوا ضالعين في هذه التجارة المقيتة.

وباستـثناء قضـية الرق، فإن أفـارقة الجنوب والشـمـال وعوا منذ هذه الفـترة، وربما قبل ذلك، أهـمية الانفـتاح على البـعض. وإذا كنا قد اقتـصرنا على العـلاقات التجـارية بين الطرفين، فإن ذلك لا يعني أن الـروابط العربية الافـريقيـة قد اقتـصرت على هذا الجـانب دون سواه. فـتـبادل البـضائـع يحتـوي ضمنـيا على تبـادل أفكار وتقاليـد ثقافـية وحـضارية عمـوما، دون أن ننسى مـا لعبـه التجـار العرب من أدوار «تبـشيـرية» بتعـاليم الإسـلام ومبـادئه، وهي التعـاليم التي سـاهمت، دون شك، في تطوير مجتمعات افريقيا السوداء خلال المرحلة المدروسة.

ومهمـا يكن، فإن العلاقات العربية الافـريقية طوال تاريخها الممـتد في عمق الزمن لا يمكن تشبيهها في أي وجه من وجوههـا بالعلاقات الافريقية الأروبية. فقد تميزت هذه الأخيرة باللاتكافؤ بسبب رجحانها لصالح الجانب الأروبي، الذي كان همه الوحـيد هو نهب خـيرات القارة ضـاربا عرض الحائط بمستـقبلها الاقتـصادي والسياسي والثقافي.

الهوامش :

(1) ابن خلدون (عبد الرحمن)، «المقدمة» تحقيق مجموعة من العلماء، دار الفكر، دون تاريخ. ص. 254.

(2) راجع مقالنا المنشور بمجلة الوحدة عدد 55 ـ 1989 والمعنون ب«النشاط الاقتصادي لبعض حواضر المغرب الإسلامي أواخر القرن الخامس وبداية السادس الهجري».

(3) لاكوست (إيف)، «العلامة ابن خلدون» تعريب ميشال سليمان، دار ابن خلدون، ط I، 1974، ص. 25.

(4) القبلي (محمد)، «مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط»، دار توبقال، الدار البيضاء 1987، ص. 16.

(5) نفسه، ص. 17.

(6) أنظر على سبيل المثال: ابن أبي زرع الفاسي، «الأنيس المطرب بروض القرطاس» تحقيق عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور، الرباط 1973، ص. 190.

(7) ابن عذاري (المراكشي)، «البيان المغرب» القسم الموحدي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1985، ص. 16.

(8) - Kably (M), «Variations islamistes et identité du Maroc médiéval», Ed. Okad, Rabat, 1989, P 71.

(9) ابن سعيد (المغربي)، «كتاب الجغرافية» بيروت، ط.I، 1970، ص. 139.

(10) الإدريسي (أبو عبد الله)، «وصف افريقيا الشمالية والصحراوية» نشر هنري بيريس، الجزائر 1886، ص. 183.

(11) التربيعة سوق صغير مربع الشكل يعمل به بعض الصناع كالخياطين والعشابين وغيرهم. ولاتزال هذه الترابيع موجودة بفاس ومسماة بهذا الإسم إلى اليوم.

(12) الإدريسي، م.س.، ص. 183.

(13) نفسه، ص. 182.

(14) نفسه، ص. 99.

(15) LETOURNEAU (R), «Fèz avant le protectorat» Casablanca, 1949, P 55.

(16) الجزنائي (علي)، «زهرة الآس في بناء مدينة فاس» تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط، 1967، ص. 39.

(17) ابن أبي زرع، م.س. ص. 48.

(18) ابن الخطيب (لسان الدين)، «معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار»، تحقيق محمد كمال شبانه، المحمدية، المغرب، 1976، ص. 181.

(19) ابن خلدون (عبد الرحمان)، «العبر وديوان المبتدأ والخبر» تحقيق سهيل زكار، بيروت 1981، ج. 7، ص. 324.

(20) الحميري (عبد المنعم)، «الروض المعطار في خبر الأقطار» تحقيق إحسان عباس، بيروت 1975، ص. 305.

(21) القلقشندي (أحمد بن علي)، «صبح الأعشا في صناعة الإنشا» تحقيق محمد قنديل البقلي، 1972، ج. 5، ص. 164.

(22) مجهول، «الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية»، تحقيق سهيل زكار، الدار البيضاء 1979، ص.ص. 15 ـ 16.

(23) ابن خلدون، «العبر»، ج. 6، ص. 116.

(24) المراكشي، (عبد الواحد)، «المعجب في تلخيص أخبار المغرب» تحقيق سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، الطبعة السابعة، الدار البيضاء 1978، ص. 507.

(25) البكري (أبو عبيد)، «المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب» الجزائر 1857، ص. 115.

(26) الوزان (الحسن)، «وصف افريقيا» ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، الرباط 1967 و 1980، ج. I، ص.ص. 107 ـ 108.

(27) الإدريسي، م.س. ص. 44.

(28) البكري، م.س. ص. 148، الإدريسي. م.س. ص. 39.

(29) الوزان، م.س. ج II. ص. 108.

(30) البكري، ص. 151، الإدريسي، ص.ص. 37 - 38.

(31) الإدريسي، ص. 39.

(32) الحميري، مادة غانة، ص. 426.

(33) الوزان، ج. II ص.ص.ص 169 - 170.

(34) الإدريسي، ص. 76.

(35) ابن الخطيب، ص. 145.

(36) الإدريسي، ص. 49 ـ 50، الحميري، مادة داي، ص. 231.

(37) الوزان، ج. II، ص.ص. 95 - 96.

(38) البكري، ص. 191.

(39) Rosenberger (B), «Autour d'une grande mine d'argent du moyen âge marocain», in : Hespéris Tamuda, Vol. V, fascicule unique 1946. P. 76.

(40) المراكشي، ص. 509.

(41) إذا نحن تجاوزنا ما يمكن أن يوجه من انتقادات للرواية الشفوية، خاصة منها تلك التي تعود إلى فترة غارقة في القدم كفترة العصر الوسيط، فإن الذاكرة الشعبية المغربية تحتفظ لنا بحكاية مفادها أن أحد رجال تامدولت استطاع تصفيح فرسه بصفائح من فضة مثبتة بمسامير من ذهب، وهو ما يدل على توفر معدن الفضة والذهب إلى حد ما.

(42) Rosenberger (B), «Tamdult, Cité minière et caravanière présaharienne» in / Hespéris Tamuda, Vol. XI, fasc. unique, 1970, P;. 122.

(43) البكري، ص. 152.

(44) نفس المصدر، ص. 162.

(45) الإدريسي ص. 42، الحميري مادة أغمات، ص. 46.

(46) مجهول، «كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار» تحقيق سعد زغلول عبد الحميد، الدار البيضاء 1985، ص. 181.

(47) الحموي (ياقوت)، «معجم البلدان» مادة، تبر، ج.II، بيروت 1977، ص. 12.

(48) الحميري، ص. 330.

(49) البكري، ص. 152.

(50) الوزان، ص. 114.

(51) مجهول، الاستبصار ... ص. 213.

(52) ابن حوقل (النصيبي)، «صورة الأرض»، بيروت، دون تاريخ، ص. 98.

(53) البكري، ص. 176 ـ 177، 178.

(54) الإدريسي، ص. 8.
(55) نفسه، ص. 8.
(56) فيدروفيتش (كاترين كوكيري)، «أبحاث في نمط افريقي للإنتاج» تعريب الحسين بولقطيب، مجلة «الطريق» العدد 4، آب - أغسطس 1990، ص. 166.
(57) البكري، ص. 157، 175، 176، 181.
(58) Jean Brignon et autres, «Histoire du Maroc», Hatier, Casablanca, 1967, P. 131
(59) لعله من نافلة القول التأكيد على أن بعض الظواهر التاريخية، تقابل بالتهميش أو اللامبالاة من طرف بعض المؤرخين الذين يمكن نعتهم ب«الرسميين» أو «المسالمين» في أضعف الأحوال. والموقف السلبي لهؤلاء المؤرخين، إنما تعود جذوره - في اعتقادنا - إلى مواقفهم الفكرية من جهة، ثم إلى انعدام الجرأة لدى أكثرهم من جهة ثانية. ولعل التهرب من إثارة قضية الرقيق في المجتمعات العربية الإسلامية يعد أسطع مثال على الانتقائية التي تميز أعمال هؤلاء المؤرخين.
(60) الإدريسي، ص. 42.
(61) البيدق (أبو بكر بن علي)، «أخبار المهدي بن تومرت» تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط 1972، ص. 38.
(62) الإدريسي، ص. 5.
(63) الوزان، ج.II ، ص 166.
(64) البكري، ص. 173.
(65) ابن بطوطة (محمد بن عبد الله)، «تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار»، تحقيق علي المنتصر الكتاني، ط. 4، 1985، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج. II ، ص. 796.
(66) كتاب الاستبصار، ص. 216.
(67) ابن رشد (الجد)، «فتاوي ابن رشد» تحقيق المختار التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط I. ، ج. III ص. 1615.
(68) ابن رشد، ج. I ص. 717.
(69) ابن سلمون (الكتاني)، «العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من الأحكام والعقود»، مخطوط الخزانة العامة، الرباط، ورقة 66.
(70) ابن سهل (الأندلسي)، نوازل ابن سهل» مخطوط الخزانة العامة، الرباط، ورقة 51.
(71) للمزيد من التفاصيل حول أوضاع الرقيق وما نتج عنها من تفاعلات وثورات، ليس في المجتمع المغربي الوسيط وحده، وإنما في المجتمع العربي ككل خلال الحقبة المدروسة، يراجع مقالنا:
«أوضاع الرقيق في المجتمع العربي الوسيط»، مجلة النهج، عدد 32 - 1990، ص.ص. 140 - 148.
(72) ابن بطوطة، ج. II ، ص. 775.
(73) ابن رشد، ج. II ، ص. 933.